ظاهرة جديدة.. سرقة العدادات بعد انتشار الأمبيرات؟!

مدير الكهرباء يطمئن: واقع الكهرباء مستقر حالياً في دمشق.. ومدير الإنارة: الجهوزية دون الـ٤٠ بالمئة

| فادي بك الشريف

بينما أكد مدير شركة الكهرباء في دمشق لؤي ملحم أن وضع الكهرباء مستقر حالياً، وأن التعرفة المنزلية لم يطرأ عليها أي تعديل، وتعرفة القطاع التجاري ارتفعت من ٢٥٠ لـ٣٥٠ ليرة للكيلو واط، والمعفى من التقنين من ٨٠٠ لـ٩٥٠ ليرة، اعترف مدير مديرية الإنارة والكهرباء في المحافظة وسام محمد بعدم جهوزية الإنارة العامة في دمشق، معتبراً أنها دون الـ٤٠ بالمئة.

وبرر محمد السبب بعدم توافر الاعتمادات المالية الكافية للتجهيز والإصلاح، وزيادة عدد ساعات التقنين التي تعوق عمل الورشات، إضافة للسرقات المستمرة للكابلات واللوحات، ناهيك عن وجود ديون تقدر بملياري ليرة، مشيراً إلى أن أجهزة الإنارة التي تعمل على الطاقة البديلة في منطقة الميدان مقدمة من منظمات دولية وليس هناك صلاحيات كافية لإصلاحها.

وقال محمد خلال جلسة ختام دورة مجلس المحافظة: نعاني حالياً من ظاهرة جديدة تتمثل بسرقة العدادات بعد انتشار الأمبيرات في دمشق، وإعادة تشغيل العداد بحاجة إلى وقت، الأمر الذي يشكل أعباء إضافية على المديرية.

وفيما يخص الكهرباء، أكد محمد أن عدد الشكاوى المقدمة في اليوم يصل إلى ٦٠ شكوى، لا يمكن تنفيذ ومعالجة إلا ثلاث شكاوى منها بسبب واقع التقنين الكهربائي في عدد من المناطق.

من جانبه أكد معاون مدير فرع السورية للشبكات بدمشق ورئيس مشروع صيانة الإنارة العامة بدمشق أن هناك معاناة كبيرة لدى العاملين، علماً أن هناك شكاوى متراكمة لا يمكن تنفيذ سوى واحدة منها ولاسيما في ظل واقع الكهرباء، مبيناً أن السورية للشبكات كانت موجودة دائماً خلال ظروف الحرب على سورية، وخلال وباء كورونا، إضافة إلى العمل فترة العطل.

وقال: نتيجة الظروف هناك تقصير وفقدنا مصداقيتنا أمام المواطنين، في ظل الواقع الراهن والتعديات على لوحات الإنارة والكابلات، علماً أن تأمين المواد ليس بهذه السهولة في ظل ارتفاع الكلف، ومثلاً أصبح سعر اللمبة ٦٠ ألف ليرة، والمؤقت الزمني الجيد أصبح سعره يتجاوز الـ٤٠٠ ألف ليرة، مضيفاً: «هناك عوامل متعددة أثرت في واقع العمل، ولسنا مرتاحين لهذا الوضع».

أعضاء مجلس المحافظة في ختام دورة المجلس، طالبوا في مداخلاتهم خلال الجلسة بمعالجة كابلات الكهرباء الممددة على سطح الأرض في منطقة ركن الدين، وإعادة تفعيل مركز تحويل حي تشرين، وإلزام سائقي النقل الداخلي بإغلاق أبواب الباصات أثناء السير وتخديم خط مساكن برزة بباصات النقل الداخلي ومعالجة وضع الصرف الصحي بالمهاجرين وركن الدين وعدد من أحياء المدينة.

وتساءل الأعضاء عن سبب ضعف إشارة الانترنت في حي الورود وضرورة معالجتها، وعن سبب ضعف الإنارة العامة في شوارع وأحياء مدينة دمشق وعدم إجراء الصيانات اللازمة لأجهزة الإنارة التي تعمل على الطاقة البديلة في حي الميدان مطالبين بتغذية حي الآسية بجوبر بالمياه.

مندوب فرع اتصالات دمشق يوسف إسماعيل بين أن ضعف إشارة الإنترنت في حي الورود سببه بعد الحي عن مركز اتصالات مشروع دمر حيث المسافة تتجاوز /٤/ كم، إضافة لتداخل خطوط الكهرباء مع خطوط الهاتف والعمل جار حالياً على عزل هذه الخطوط عن بعضها.

من جانبه أكد مدير عام شركة النقل الداخلي بدمشق محمد أبو أرشيد أن الشركة ألزمت جميع السائقين بإغلاق الأبواب أثناء المسير وكل سائق مخالف ينظم بحقه الضبط اللازم إضافة لمتابعة الأمر من لجان المراقبة والتفتيش.

مدير الشركة العامة للصرف الصحي بدمشق ميخائيل سمعان أكد أن هناك عقدين قيد التصديق هما العقد الإطاري وعقد منطقة ركن الدين وفور تصديقهما ستقوم الشركة بمعالجة جميع الشكاوي الواردة كحالات طارئة في منطقة ركن الدين والمهاجرين وحي تشرين ودمر.

وأشار مدير مؤسسة المياه عصام الطباع إلى أن المنازل في منطقة الآسية بجوبر والتي أضحت من دون مياه تم الكشف عليها من ورشات الطوارئ العائدة للمؤسسة حيث تبين وجود خط مياه منفذ من قبل الأهالي بطول /٢٠٠/م فوق الأرض ودون الرجوع إلى المؤسسة ويغذي نحو/٤٠/ منزلاً، علماً أن هذه المنطقة هي منطقة مخالفات وتم إعلام الأهالي بضرورة تقديم طلبات لأخذ موافقة المحافظة على تأهيل المنطقة لكونها بحاجة لمشروع تأهيل شبكة.

> محمد: ٦٠ شكوى «كهرباء» يومياً لا يعالج منها إلا ثلاث.. وشبانة: فقدنا مصداقيتنا لعدة عوامل

الكرم الحكومي مع كبار السن.. «١٠٠٠ ليرة» إعاشة لنازحي الجولان

عضو مجلس شعب: الحكومة قدمت منحة ١٨ ملياراً للاتحاد الرياضي ليحقق الإخفاق تلو الآخر.. و١٨٠ مليوناً إعانة للنازحين فقط!

| القنيطرة- خالد خالد

ناشد أبناء محافظة القنيطرة والمقيمون بتجمعات مؤقتة في المحافظات رئاسة مجلس الوزراء برفع الإعانة المالية الممنوحة لهم بموجب بطاقات إعاشة لتتناسب مع الواقع المعيشي الصعب والغلاء الفاحش للمواد التموينية والغذائية وارتفاع متطلبات الحياة، حيث إن مبلغ ألف ليرة شهرياً لم يعد مقبولاً ولا يشتري (جرزة نعنع) أو قطعة بسكويت لطفل صغير.

يقول المستفيدون من الإعانة: إن أجرة المواصلات باتت أكثر من الإعانة لكونهم يقيمون في أطراف دمشق ويتنقلون بأكثر من وسيلة، وخاصة أن المستفيدين هم من كبار السن والعجزة والأرامل والأيتام ولمن يحمل بطاقة نازح، علماً أنه تمت زيادة الرواتب والأجور لأكثر من مرة والإعاشة بقيت على حالها.

ووصف النائب رأفت بكار – عضو مجلس الشعب عن محافظة القنيطرة الحكومة بأنها بعيدة عن الواقع وعن معاناة أبناء المحافظة وهم أكثر من عانى، منذ النزوح القسري عن الجولان، معتبراً أن كل ما قُدّم للنازحين وفي كل الأزمنة إعانات شبيهة بإعانة الألف ليرة الآن، ولا قيمة لها، متسائلاً: ماذا تفعل الألف ليرة في ظل الظروف المعيشية الصعبة؟ علماً أن الإعانة ليست لكل النازحين بل لمن بلغ الستين عاماً وبشروط، وأغلب من تشملهم لا يذهبون لاستلامها لأن أجور التنقل أكثر من الإعانة، علماً أن موازنة إعانة النازحين من الجولان السوري المحتل سنوياً لا تتجاوز ١٨٠ مليون ليرة ويذهب منها قسم كبير كمصاريف إدارية.

وأكد بكار لـ«الوطن» أن الحكومة صرفت إعانة قدرها ١٨ ملياراً للاتحاد الرياضي العام الذي يحقق الإخفاق تلو الإخفاق، وبالمقابل تصرف لنصف مليون نازح في محافظة القنيطرة ١٨٠ مليوناً فقط!، مستغرباً بأي مكيال تكيل الحكومة وبأي ميزان تعمل، فميزان العدل مختل شكلاً ومضموناً.

وطالب بكار الحكومة باسم أبناء الجولان النازحين قسراً نتيجة الاحتلال، وإذا كانت جادة بشأن الإعانة للنازحين، بأن تخصص من موازنة الدولة مبلغاً مناسباً بشكل سنوي يحدد بـ/٣٠٠/ مليار تقريباً لبناء مناطق سكنية على الجزء المحرر من الجولان في محافظة القنيطرة ترافقها خطة تنموية حقيقية ضمن جدول زمني محدد، واعتبار كل نازح من الجولان تجاوز عمره /١٨/ مكتتباً حكماً في هذه المناطق السكنية، ويساهم بدفع جزء من قيمة السكن، وتقدم الحكومة جزءاً آخر كإعانة حقيقية، من أجل تنمية القنيطرة وإنعاشها لكونها خالية من المشروعات التنموية والمهنية والمشروعات الصغيرة التي توفر فرص عمل جدية.

وقال: إذا كانت الحكومة مستمرة بتقديم الإعانة المالية كما هي الآن وعلى وضعها الحالي وبهذا الشكل التقليدي بعيداً عن الابتكار والإبداع والتطوير، فإني أشكك بقدرة الحكومة على إدارة أموال الموازنة العامة للدولة، وأخشى على المال العام من الضياع في جيوب الفاسدين الكبار!؟

مدير المتابعة في محافظة القنيطرة زياد أبو سعيفان أوضح أن الإعانة المالية للنازحين تصرف بناء على موافقة رئيس مجلس الوزراء بموجب أوامر تصفية وصرف بقرار من وزير المالية، مبيناً أن عدد بطاقات الإعاشة ٨٢٠٠ بطاقة وعدد المستفيدين نحو ٢٠ ألفاً ونسبة كبار السن ٤٥ بالمئة ونسبة المعوقين ٣٥ بالمئة ونسبة الأرامل ٢٠ بالمئة موزعين على تجمعات الكسوة وحمص والمزة ودوما ودرعا والسيدة زينب وبرزة وعرطوز واليرموك، والإعاشة تصرف كل ثلاثة أشهر وبشكل ربعي، وما تبقى من الإعانة عبارة عن مصاريف إدارية متنوعة (محروقات للتدفئة والمولدة وبنزين للسيارات والأليات- قرطاسية- إيجارات لمساكن النازحين بمحافظة درعا – إيجار مقر مديرية شؤون النازحين- نفقات إدارية متنوعة- نفقات إدارية ثابتة- نفقات نقل وانتقال.....).

وأشار سعيفان إلى أن محافظة القنيطرة خاطبت رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الإدارة المحلية والبيئة بأكثر من كتاب من أجل التأكيد على وزارة المالية لإمكانية الموافقة على زيادة قيمة الإعانة النقدية للنازحين بحيث تمكنهم من تأمين المتطلبات الضرورية لمعيشتهم اليومية وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية المرهقة للمواطنين والتي تصرف بناء على استحقاق بطاقة الإعاشة.

> المحافظة: المالية رفضت زيادة الإعانة لمحدودية الموارد

قرى في ريف بانياس من دون مياه منذ تموز الماضي!!

مدير عام مياه طرطوس: بسبب تعطّل بعض التجهيزات الفنية ومجموعات التوليد

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

وردت لـ«الوطن» شكاوى من سكان القرى التي تستفيد من مشروع مياه الجديدة في ريف بانياس البعيد حول انقطاع مياه الشرب عنهم لفترة طويلة وتداعيات ذلك عليهم.

وبناء على ذلك زارت «الوطن» قبل نهاية الأسبوع الماضي تلك المنطقة والتقت عدداً من المواطنين فيها وتبين أن المياه مقطوعة عن السكان في قرى (دير الجرد وبلوسين وبيت جاش والشندخة) منذ تموز الماضي بسبب تعطل محركات الديزل إضافة لأعطال في بعض تجهيزات محطات الضخ، وأن سكان تلك القرى يعتمدون على شراء المياه من صهاريج القطاع الخاص بسعر يزيد على ٢٥٠ ألف ليرة لكل صهريج فيه نحو عشرين برميل مياه وهذا يعجز عنه معظمهم ويرهق البقية وينعكس على معيشتهم وحياتهم و... الخ

أما محور قرى خربة السنديانة ونحل ومصيات فتصلهم المياه بشكل مقبول كل ٦-١٠ أيام وخلال الجولة عبر السكان عن معاناتهم الكبيرة بسبب هذا الواقع الأليم الذي لا يحتمل وبسبب الفقر الذي يعيشونه، وأكدوا أن استمرار حرمانهم من المياه بهذا الشكل –وخاصة في فصلي الصيف والخريف – يعني الضغط عليهم لترك أراضيهم وتهجيرهم من قراهم باتجاه المدن ولاسيما أن قراهم بعيدة وذات طبيعة جغرافية قاسية رغم جمالها ولا يوجد فيها ينابيع وطالبوا بدعم مشروع المياه الذي يغذيهم من كل النواحي وإصلاح أي عطل يحصل في محطات الضخ ومجموعات التوليد مباشرة ومن دون تأخير.

رد المؤسسة

وردّاً على هذا الواقع وخطة مؤسسة مياه طرطوس للمعالجة الدائمة في تلك المنطقة البعيدة والفقيرة يقول المدير العام للمؤسسة أحمد حسامو: مشروع جديدة الوادي في ريف بانياس مكون من عشر محطات ضخ وتستفيد منه عشر قرى عبر محورين:

– الأول محور قرى «خربة السنديانة– وادي الخربة – نحل–مصيات – مزرعة الشيخ علي» ودور المياه في قرى هذا المحور من ٦–١٠ أيام وفق ظروف التقنين الكهربائي الذي يتجاوز ٢٠ ساعة قطع يوميا والحالة الفنية لتجهيزات هذا المحور جيدة.

– الثاني محور قرى «الجديدة –الشندخة –بيت جاش–دير الجرد –بلوسين» والواقع المائي في قرية الجديدة ممتاز أما القرى الأربع الباقية فتعاني نقصاً بمياه الشرب نتيجة أعطال في مجموعتي توليد المحطتين السادسة والتاسعة إضافة إلى تعطل بعض التجهيزات في المحطة السابعة التي تغذي قريتي دير الجرد وبلوسين عبر المحطة التاسعة.

وتقوم المؤسسة حالياً بمتابعة إصلاح أعطال المشروع رغم الكلف المالية العالية جداً نتيجة ارتفاع الأسعار الكبير وسيتم استئناف الضخ باتجاه دير الجرد وبلوسين خلال ٤٨ ساعة القادمة على التيار الكهربائي ريثما يتم الانتهاء من إصلاح مجموعتي التوليد وتشغيل المشروع بكامل طاقته.

وختم حسامو بالتأكيد على أن المؤسسة بإدارتها وعمالها وكوادرها الفنية والإدارية لن تدّخر جهداً في عملها ضمن الإمكانات المتوافرة لتحسين الواقع المائي في المحافظة بشكل عام وفي هذا المشروع وغيره من المشروعات المماثلة بشكل خاص.

جريح الوطن: أكثر من ٢٠٠ جريح يستفيدون من المرسوم التشريعي الخاص بتفاقم الإصابة لدى جرحى العمليات الحربية

| الوطن

أعلن مشروع جريح الوطن أن عدد المستفيدين من المرسوم التشريعي رقم ١٩ لعام ٢٠٢٢ الخاص بتفاقم الإصابة لدى جرحى العمليات الحربية وصل إلى أكثر من ٢٠٠ جريح من الجيش والقوات المسلحة من أصل نحو ٣٠٠ جريح راجعوا الفرع العلاجي في إدارة الخدمات الطبية لإعادة تقييم وضعهم الصحي.

وأوضح المشروع في منشور له عبر صفحته على فيسبوك أنه من بين المستفيدين عدد من الجرحى الذين تم توثيق تفاقم إصاباتهم سابقاً من قبل اللجان والمجالس الطبية العسكرية لذلك عدلت نسب عجزهم الجديدة بشكل مباشر، وفق هذا المرسوم من دون إعادة عرضهم على المجالس الطبية.

ولفت المشروع إلى أنه وحسب التعليمات التنفيذية للمرسوم يمكن لكل جريح تفاقمت إصابته الحربية (الموثّقة سابقاً) تقديم طلب في الفرع العلاجي والوقائي في إدارة الخدمات الطبيّة أو ضمن المشافي التابعة للخدمات الطبية في محافظته لتُشكّل لجنةٌ ثلاثيةٌ تقوم بفحصه والنظر في حالته، ثم تُرسل اللجنة تقريرها مع إضبارة الجريح السابقة وثبوتيّات الفحص الجديد وتقارير الاستقصاءات إلى المجلس الطبي العسكري لإعادة عرضه وإقرار نسبة العجز الجديدة.

وبيّن المشروع أن قرار المجلس الطبي العسكري يرسل إلى إدارة القوى البشرية ليُعرض الجريح على مجلس أو لجنة صحية، ويصدر القرار النهائي، وفي حال ثبوتَ تفاقم إصابة الجريح وحصوله على نسبة عجز أعلى من النسبة السابقة يتم إرسال الأمر الإداري إلى الإدارة العامة في وزارة الدفاع لإصدار قرار وزاري جديد وتعديل راتب الجريح ومنحه فروقاتَ التعويضات، كما ينضم الجريح الذي أصبحت نسبة عجزه ٤٠ بالمئة فما فوق تلقائياً إلى مصفوفة الحقوق والخدمات التي يقدمها مشروع جريح الوطن.

يشار إلى أن المرسوم رقم ١٩ لعام ٢٠٢٢ المتعلق بتفاقم الإصابة يقضي بتعديل المادة ٤٣ من قانون المعاشات العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٧ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته، والمادة ٤٢ من قانون معاشات عسكريي قوى الأمن الداخلي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢ لعام ٢٠١٢ وجاء استكمالاً لعمل قانون تعدد الإصابة رقم ٢٦ لعام ٢٠١٩، لجهة تحقيق العدالة في تقييم واحتساب نسب العجز لدى جرحى العمليات الحربية.